

تحرك عاجل

الحكم على مناهل العتيبي بالسجن 11 سنة

في 9 يناير/كانون الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجزائرية المتخصصة، ذات السمعة السيئة، في المملكة العربية السعودية حكماً بالسجن لمدة 11 سنة على مناهل العتيبي، وهي مدربة لياقة بدنية وناشطة في مجال حقوق المرأة تبلغ من العمر 29 عامًا، لإدانته بارتكاب "جرائم إرهابية"، وذلك إثر محاكمة سرية. واعتُقلت مناهل العتيبي يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، واتُهمت بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، بالإضافة إلى نشرها صور لها على تطبيق سناب شات داخل مركز للتسوق دون ارتداء عباءة. وتعرضت مناهل العتيبي للاختفاء القسري على يد السلطات السعودية من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 14 أبريل/نيسان 2024. واتصلت مناهل العتيبي بأسرتها، يوم 14 أبريل/نيسان 2024، وأخبرتها أنها محتجزة رهن الحبس الانفرادي في سجن الملز، وأن ساقها مكسورة بعدما تعرضت للضرب المبرح أثناء احتجازها، وأنها لا تحصل على رعاية طبية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمعاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي: 11472، صندوق بريد: 7775

البريد الإلكتروني: minister-office@moj.gov.sa

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد...

يساورني القلق الشديد من أن المحكمة الجزائرية المتخصصة في المملكة العربية السعودية قد حكمت على مناهل العتيبي، وهي مدربة لياقة بدنية وناشطة في مجال حقوق المرأة تبلغ من العمر 29 عامًا، بالسجن 11 سنة لإدانته بارتكاب "جرائم إرهابية". ولم يُكشف عن الحكم إلا بعد أسابيع في رد الحكومة السعودية الرسمي على طلب للحصول على معلومات عن قضيتها مُقدم من مقرررين خاصين تابعين للأمم المتحدة.

وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، خلصت المحكمة الجزائرية المتخصصة إلى إدانة مناهل العتيبي بموجب المادتين 43 و 44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله. ولم تُطلع أسرة مناهل العتيبي على وثائق المحكمة، ولا على الأدلة التي قُدمت ضدها.

واعُتقلت مناهل العتيبي في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، واتُهمت بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب نشر وسوم دعماً لحقوق المرأة، ونشر صور لها على تطبيق سناب شات، تظهر فيها داخل مركز للتسوق وهي ترتدي ملابس "غير مُحترمة". ونُظرت قضيتها أولاً أمام المحكمة الجزائرية في الرياض، يوم 23 يناير/كانون الثاني 2023، التي أحالتها إلى المحكمة الجزائرية المتخصصة. ووفقاً لوثائق المحكمة التي أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية، اتُهمت مناهل بـ "إنتاج وإرسال محتوى فيه مجاهرة بالمعصية وتحريض لأفراد المجتمع والفتيات على استهجان المبادئ الدينية والقيم الاجتماعية، والمساس

بالنظام العام والأداب العامة وببثه على حسابها على إكس [تويتر سابقًا]، مخالفةً بذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وهذه التهم الموجهة إليها تستند إلى منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت "مناهضةً للأنظمة والقوانين التي تتعلق بالمرأة"، بطرق تضمنت الدعوة إلى #إسقاط الولاية.

وأخضت السلطات السعودية مناهل العتيبي قسرًا خلال الفترة من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 14 إبريل/نيسان 2024. وبعد ما يزيد عن خمسة أشهر من الاحتفاء القسري، اتصلت مناهل العتيبي بأسرتها، يوم 14 إبريل/نيسان 2024، وأخبرتها أنها محتجزة رهن الحبس الانفرادي في سجن الملز، وأن ساقها مكسورة بعدما تعرّضت للضرب المبرح، وأنها لا تحصل على رعاية طبية.

وقالت فوزية العتيبي، شقيقة مناهل العتيبي، لمنظمة العفو الدولية إنها تعتقد أن السبب الوحيد وراء السماح لمناهل أخيرًا بإجراء اتصال هاتفي هو إبلاغ رسالة لأسرتها بأن عليهم الكف عن الحديث علنًا عن سجنها. وقالت أسرة مناهل إنها أمضت "شهورًا" رهن الحبس الانفرادي، استنادًا إلى معلومات قدمتها لهم سجينات سابقات كُنَّ محتجزات في السجن نفسه. ويُعتبر الحبس الانفرادي المطوّل لأكثر من 15 يومًا انتهاكًا للحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

لذا أهاب بكم أن تأمروا بالإفراج فورًا وبدون قيد أو شرط عن مناهل العتيبي، حيث إن السبب الوحيد لإدانتها هو ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير. وإلى أن يتم الإفراج عنها، ينبغي السماح لها فورًا بالحصول على الرعاية الطبية، وإجراء تحقيق نزيه في ادعاءاتها بالتعرّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نظرت المحكمة الجزائرية بالرياض في البداية في قضية مناهل العتيبي. وفي 23 يناير/كانون الثاني 2023، قضت المحكمة الجزائرية أن هذه القضية ليست من اختصاصها للنظر فيها وأحالتها إلى المحكمة الجزائرية المتخصصة في الرياض. ودأبت المحكمة الجزائرية المتخصصة على استخدام أحكام مبهمة من نظامي مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب، تساوي بين التعبير السلمي والإرهاب". وقد وثقت منظمة العفو الدولية كيف تشوب انتهاكات حقوق الإنسان كل مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية لدى المحكمة الجزائرية المتخصصة. ومنذ عام 2018، احتجزت السلطات السعودية تعسفياً ناشطات لحقوق المرأة السعودية كُنَّ يناضلن من أجل إنهاء ولاية الرجل، وحصول المرأة على حق قيادة السيارة في المملكة. وذكرت ناشطات لحقوق المرأة أنهن تعرّضن للتحرش الجنسي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال التحقيق معهن. وتخضع أولئك اللاتي أُفرج عنهن لأوامر بالمنع من السفر ولقيود على حريتهن في التعبير.

وتواجه شقيقتا مناهل أيضًا تهماً على خلفية أنشطتهما المتعلقة بحقوق المرأة. ففي القضية ذاتها التي رفعتها النيابة العامة ضد مناهل العتيبي أمام المحكمة الجزائرية بالرياض، اتهم النائب العام شقيقتها فوزية "بقيادة حملة دعائية لتحريض الفتيات السعوديات على استهجان المبادئ الدينية والتمرد على العادات والتقاليد بالمجتمع السعودي"، واستخدام اسم "تدعو من خلاله إلى التحرر وإسقاط الولاية". وورد في وثيقة المحكمة، التي اطّلت عليها منظمة العفو الدولية، أنه سيصدر أمرٌ منفصل باعتقال فوزية العتيبي. أما شقيقتها الأخرى مريم، وهي منظمة بارزة للحملات المناهضة لولاية الرجل في المملكة، فقد سبق أن وُجّهت إليها تهم واحتُجزت بسبب نشاطها في مجال حقوق المرأة، وهي ممنوعة من السفر حاليًا.

وعلى غرار حالة مناهل العتيبي، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة مرة أخرى بعد استئناف الحكم، في 25 يناير/كانون الثاني 2023، على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليدز وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 سنة، يليها منع من السفر لمدة ماثلة. وأدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة سلمى الشهاب بتهم متعلقة بالإرهاب بعد محاكمة فادحة الجور بسبب نشرها تغريدات داعمة لحقوق المرأة.

يتعرّض جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء حقوق المرأة، والصحفيين المستقلين، والكتاب، والنشطاء الآخرين في البلاد تقريبًا للاحتجاز التعسفي أو يخضعون لمحاكمات جائزة مطوّلة، معظمها أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة، أو يُفرج عنهم بشروط من بينها المنع من السفر وفرض قيود أخرى تعسفية على ممارسة حقوقهم الأساسية، كحقوقهم في ممارسة أنشطتهم السلمية.

وبحلول يناير/كانون الثاني 2024، كانت منظمة العفو الدولية قد وثقت حالات 69 شخصًا لُوحقوا قضائيًا بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير، وتكوين

الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيون سلمييون وصحفيون وشعراء ورجال دين. ومن بين هؤلاء، تعرّض 32 شخصًا للملاحقة القضائية بسبب التعبير السلمي عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتترك منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لتلك الملاحقات القضائية قد يكون أكبر من ذلك بكثير.

لغة المخاطبة المفضّلة: العربية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 1 يوليو/تموز 2024

ويُرجى مراجعة منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: مناهل العتيبي (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق: [/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7977/2024/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7977/2024/ar)